euromesco
Paper

رقم 68

تأمين المصالح الأوروبية من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي: إعادة النظر في الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في البحر

جان لوب سمعان

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

euromesco
Paper

رقم 68

تأمين المصالح الأوروبية من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي: إعادة النظر في الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في البحر

جان لوب سمعان

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

euromesco

Paper

أصبحت **يورومِسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجّهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 30 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يورومِسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يورومِسكو.

أوراق يوروميسكو

صدرت من قبل المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الأقران الأكاديمية (Academic Peer Review): مجهول

التحرير: خورخي بينيرا ألفاريز (Jorge Piñera Álvarez)

مصمم التنسيق: ستوديو مارتن (Maurin.studio)

التدقيق اللغوي: نيل تشارلتون (Neil Charlton)

التصميم: نوريا إسبارثا (Esparza Núria)

الطباعة: ISSN 2565- 2419

DL B 27445 - 2011

Digital ISSN 2565 - 2427

فبراير (شباط) 2024

صدرت هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياتها تعبر حصراً عن أراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أورومتوسطي شامل و متعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتلانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

تأمين المصالح الأوروبية من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي: إعادة النظر في الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في البحر

جان لوب سمعان
زميل أبحاث أول، معهد الشرق الأوسط – جامعة سنغافورة الوطنية
زميل أول غير مقيم، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

مقدمة

في العقد الماضي، تزايدت المخاوف الأوروبية بشأن الزعامة الدولية للولايات المتحدة بشكل جدي. اقترح الرئيس باراك أوباما أولاً تقليص المشاركة الأمريكية في الخارج للتركيز على «بناء الأمة في الداخل» (بروس، 2012؛ غولدبرغ، 2016). وذهب خليفته، الرئيس دونالد ترامب، إلى أبعد من ذلك عندما أعلن أن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) «عفا عليها الزمن» وناقش إمكانية انسحاب الولايات المتحدة (بارنز وكوبر، 2019). ثم أدت المخاوف من فك ارتباط الولايات المتحدة بأوروبا إلى تغذية مناقشة سياسية حول حاجة الدول الأوروبية إلى بناء استقلالها الاستراتيجي ــ وهو المفهوم الذي أصبح الآن لغة شائعة في المناقشات السياسية في مختلف أنحاء القارة.

لقد دارت المناقشة حول الآثار المترتبة على هدف مثل الاستقلال الاستراتيجي في المقام الأول حول السؤال: هل يستطيع الأوروبيون الدفاع عن أنفسهم ضد الهجوم الروسي دون دعم الولايات المتحدة؟ (باري وآخرون، 2019؛ مايير وبروكس، 2021). ويعد هذا السيناريو حاسما، خاصة بالنظر إلى العواقب طويلة المدى للحرب بين روسيا وأوكرانيا. غير أنه يقدم رؤية ضيقة للمصالح الأمنية الأوروبية التي تتشكل فقط من خلال التحديات القادمة من جانبها الشرقي. ونتيجة لذلك، يميل النقاش إلى التركيز على الحاجة إلى الاستثمار في القدرات البرية والجوية الأوروبية أشبه بسيناريو العمليات العسكرية في الحرب الباردة في القارة. لا تستبعد هذه الورقة متطلبات التحدي الروسي على الوضع العسكري لأوروبا، ولكنها تقدم منظورًا مختلفًا من خلال النظر في موضوع لم يتم بحثه بشكل كافٍ: الحاجة المتزامنة لتأمين المصالح الأوروبية في المجال البحري في مواجهة التهديدات الناشئة من المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى مضيق هرمز.

حتى وقت قريب، كانت البحرية الأمريكية تغطي بشكل أساسي الأمن البحري في تلك المنطقة. لكن، أعلنت الإدارات الأمريكية مرارًا وتكرارًا عن نيتها إعادة تركيز الموارد العسكرية على منطقة المحيطين الهندي والهادئ ومنافستها مع الصين. ودعت إدارة أوباما إلى «التوجه نحو آسيا»، وهو ما أعقبه تأكيدات مماثلة من الرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن. وفي ظل هذه الظروف، فمن المفترض أن الصراع المحتمل في آسيا سوف يشمل في المقام الأول الموارد البحرية والجوية. وقد تضطر البحرية الأمريكية بعد ذلك إلى تقليص وجودها بشكل كبير، سواء في جنوب أوروبا أو في الخليج العربي.

يظل الشرق الأوسط والخليج منطقة حيوية بالنسبة للاقتصادات الأوروبية: فالعديد من السلع المستوردة إلى أوروبا، مثل النفط والمواد الكيميائية والخامات المعدنية والمنتجات الزراعية، تمر عبر قناة السويس والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. يمر حوالي 65% من إمدادات أوروبا من النفط والغاز الطبيعي عبر البحر الأبيض المتوسط. وبالمثل، تمر الصادرات الأوروبية إلى آسيا أيضًا عبر هذه الطرق البحرية (دومبالي، 2020). علاوة على ذلك، ونظراً للانخفاض الكبير في الاستهلاك الأوروبي من الوقود الأحفوري الروسي بسبب الحرب الأوكرانية، فسوف يظل الخليج الفارسي مصدراً رئيسياً لقطاع الطاقة الأوروبي. ونتيجة لذلك، تحتاج أوروبا إلى تأمين تلك المساحات البحرية من أجل استقرار اقتصاداتها الوطنية.

وفي هذا السياق، فإن انسحاب البحرية الأمريكية من المنطقة سيكون له عواقب وخيمة على الأمن البحري للاتحاد الأوروبي. صحيح أن الحكومات الأوروبية أعلنت مؤخرًا عن زيادة كبيرة في نفقاتها الدفاعية: ففي عام 2022، بلغ الإنفاق العسكري في أوروبا الوسطى والغربية 345 مليار دولار، وهو أكبر مبلغ بالقيمة الحقيقية منذ نهاية الحرب الباردة (بوفي، 2023). لكن تلك القرارات يحركها الصراع الأوكراني الروسي، وبالتالي، فإنها قد لا تعالج بعد أوجه القصور في القطاع البحري.

على هذه الخلفية، تبحث هذه الورقة في متطلبات تعزيز الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في المجال البحري. ولفهم المخاطر بشكل أفضل، يجدر بنا العودة إلى الغرض الأصلي لهذا المفهوم. كانت الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي لعام 2016 أول وثيقة رسمية تدعو أوروبا إلى تحقيق «الاستقلال الاستراتيجي»، وهو الطموح الذي نما بشكل أكبر بعد الغزو الروسي لأوكرانيا (جهاز العمل الخارجي الأوروبي، 2016، ص. 4). ولم تقدم وثيقة عام 2016 تعريفا ملموسا للاستقلال الاستراتيجي، ولكن كان من المفترض أنها تنطوي على القدرة على الاعتماد على قواتها المسلحة لتحقيق أهداف سياسية. عندما يحين وقت العمل، يتطلب الأمر «القدرة على تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية بشكل مستقل (...) وتطوير القدرات الدفاعية ذات الصلة وإنتاجها بشكل مستقل مع الحد الأدنى من المساعدة أو بدون مساعدة» من الشركاء الخارجيين (مايير وبروكس، 2021، ص. 8).

بناءً على هذا الإطار التحليلي، تقوم ورقتنا أولاً بتقييم التهديدات والتحديات التي يمكن أن تؤثر على المصالح البحرية للاتحاد الأوروبي في المنطقة. وتختلف هذه القضايا في طبيعتها وحجمها. وهي تشمل انتشار الصواريخ والقذائف وكذلك أنشطة القرصنة، أو الحروب الأهلية، أو التوترات بين تركيا واليونان، أو الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل. بعد هذه الخطوة الأولى، ينظر بحثنا في السياسات والقدرات البحرية الحالية للاتحاد الأوروبي، وكذلك الدول الأعضاء فيه، لتحديد الثغرات التشغيلية التي تحتاج إلى معالجة في مواجهة التحديات الأمنية. أخيرًا، تستكشف الورقة إمكانية توسيع سياسة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والافتراض الأساسي هو أن الدبلوماسية البحرية مع الشركاء المحليين يمكن أن تساهم في زيادة الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في البحر. ثم يركز اهتمامنا على منطقتين فرعيتين، شرق البحر الأبيض المتوسط والخليج، حيث يمكن للشراكة في البحر أن تعزز المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي.

التهديدات والتحديات التي تواجه أوروبا على حدودها الجنوبية

منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022، تقاربت وجهات النظر الأوروبية حول طبيعة التهديد الذي يواجهه الجانب الشرقي من القارة ــ أي التهديد بنشوب صراع تقليدي مع روسيا. ويتناقض هذا الإجماع النسبي بين الأوروبيين في الشرق مع غياب رؤية موحدة تجاه جناحهم الجنوبي ــ الذي يُفهم على أنه الفضاء الجيوسياسي الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى مضيق هرمز. لقد كانت هذه سمة دائمة منذ الحرب الباردة: خلال تلك الفترة، كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر منطقة ثانوية، باستثناء عدد قليل من الدول الأوروبية (لارابي وآخرون، 1998؛ غاوب، 2012؛ رينينغ، 2007). وفي حين توفر سياسات روسيا العدوانية إطاراً شاملاً لسياسات أوروبا على الجانب الشرقي، فمن غير الممكن السيطرة على البحر الأبيض المتوسط من خلال قضية موحدة مماثلة.

وبالنظر إلى الجناح الجنوبي لأوروبا، فإن البيئة الأمنية في تلك المنطقة تتكون من تحديات متعددة، تختلف في طبيعتها وحجمها. وعندما تجتمع، فإنها لا تشكل مشهداً استراتيجياً متماسكاً، بل فسيفساء من القضايا المتناثرة. ومن المؤكد أن هذا يفسر الصعوبات المتبقية التي تواجهها الدول الأوروبية في بناء سياسة مشتركة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، فإن التهديدات المختلفة تعني استجابات مختلفة، مما يجعل عملية تحديد احتياجات القوات المسلحة الأوروبية، وخاصة القوات البحرية الأوروبية، أكثر صعوبة.

وعلى هذه الخلفية، يمكن فهم الاتجاهات الأمنية على الجناح الجنوبي لأوروبا وفقاً لنوعين من التحديات: الأول، التحدي المتمثل في التدفقات غير القانونية (بما في ذلك الإرهاب، والقرصنة، والاتجار بالبشر، وانتشار الأسلحة) الذي من المرجح أن يظل التحدي الأكثر تطلباً بالنسبة للبحرية

الأوروبية؛ ثانياً، التحدي الذي تفرضه العديد من المنافسات بين دولة ودولة مثل الجزائر والمغرب؛ إسرائيل وإيران؛ روسيا والولايات المتحدة؛ أو تركيا واليونان وقبرص. ولا تزال هذه المنافسات حتى الآن تحت عتبة صراع مفتوح، لكنها قد تتفاقم في السنوات المقبلة وتتصاعد في البحر.

التحدي المتمثل في التدفقات غير المشروعة يجد جذوره في ضعف قدرات الدول في العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. إن عدم قدرة قوات الأمن المحلية على السيطرة على أراضيها ومجالها البحري يمكّن الجهات الفاعلة غير الحكومية من التصرف بحرية نسبية. على سبيل المثال، في الفترة 2008-2009، نشأت موجة أنشطة القرصنة في مضيق باب المندب - والتي أدت إلى عملية أتالانتا البحرية للاتحاد الأوروبي - بسبب فشل الدولة الصومالية في ممارسة سلطتها (ريدرفولد، 2011؛ جيرموند وسميث، 2009). وقد نجحت العمليات البحرية التي شارك فيها المجتمع الدولي على مدى عقد من الزمن في احتواء هذه الظاهرة. وفي السنوات الثلاث الماضية (2021-2023)، ظلت حوادث القرصنة في المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى مضيق هرمز متواضعة، مع ورود تقارير فقط عن هجمات منخفضة المستوى، في خليج عدن وقناة السويس وخليج عمان[1] . ولكن نظراً للأزمات الطويلة في ليبيا أو اليمن، فإن تهديد القرصنة يظل يمثل أولوية على المدى القصير.

ومن النتائج الأخرى لفشل الدول في المنطقة الزيادة المطردة في الهجرة غير النظامية من أفريقيا إلى أوروبا. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه في الفترة ما بين يناير (كانون الثاني) ويونيو(تموز) 2023، وصل حوالي 89,100 لاجئ ومهاجر إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 79% مقارنة بنفس الفترة من عام 2022 (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023، ص. 2). تتم إدارة غالبية هؤلاء الوافدين من قبل إيطاليا، مما يضع ضغطًا كبيرًا على قدرات المراقبة في البلاد.

تتطلب هذه الأرقام تحليلا دقيقا. أولاً، لا يأتي التدفق الأكبر للاجئين والمهاجرين إلى أوروبا اليوم من أفريقيا والشرق الأوسط، بل من أوكرانيا: اعتبارًا من يوليو (تموز) 2023، تم تسجيل حوالي ستة ملايين أوكراني كنازحين بسبب الحرب المستمرة. كما أن عدد الوافدين الحاليين من البحر الأبيض المتوسط أقل بكثير مما كان عليه في عام 2015، عندما وصل أكثر من مليون مهاجر إلى الشواطئ الأوروبية. ومع ذلك، ستظل هذه الظاهرة كبيرة نظرا للأزمات الأمنية المستمرة في أفريقيا، وسوف تستمر في الضغط على قدرات دول جنوب أوروبا.

وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يظل الإرهاب سمة رئيسية للبيئة الأمنية في الشرق الأوسط. لقد تم إلغاء التركيز على الحرب ضد الإرهاب من أجندة الدول الغربية في السنوات الأخيرة، ولكن المزيج من عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي لا يزال يجعل المنطقة أرضاً خصبة للتطرف. ولا تزال المنظمات الإرهابية الدولية مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة تنشط في المنطقة، وخاصة في منطقة الساحل وليبيا، حيث تمكنت من تجنيد مقاتلين وشن هجمات متكررة ضد القوات الحكومية المحلية.

في الماضي، استخدمت الشبكات الإرهابية البحر الأبيض المتوسط كبوابة وليس ساحة معركة. في الواقع، لم ترد سوى تقارير قليلة جدًا عن هجمات شنتها مجموعات إرهابية في البحر أو في الموانئ. لكن هذا لا ينطبق على منطقة البحر الأحمر: فمنذ عام 2015، شملت حرب اليمن عنصرًا بحريًا. هاجم التمرد الحوثي الذي يقاتل التحالف الذي تقوده السعودية بشكل متكرر السفن الحربية وكذلك السفن التجارية (سمعان،2020b).

1 اطلع على البيانات العامة حول خرائط حوادث القرصنة والسطو المسلح لدى المكتب البحري الدولي (IMB) على: https://www.icc-ccs.org/index.php/piracy-reporting-centre/live-piracy-map/piracy-map-2022

وهذا يتجاوز القتال بين القوات السعودية والمتمردين: فمنذ بدء الحرب بين إسرائيل وحماس في أكتوبر (تشرين الأول) 2023، استهدف الحوثيون عدة سفن مدنية في البحر الأحمر، بدعوى أنها مملوكة لكيانات إسرائيلية. لكن باستثناء الحالة اليمنية، لم يكن الإرهاب البحري عنصرا رئيسيا في الشرق الأوسط مقارنة بمناطق أخرى من العالم، مثل جنوب آسيا أو جنوب شرق آسيا. وهذا يعني أنه بالنسبة للبحرية الأوروبية، فإن التحدي يتعلق في الغالب بتعطيل الخدمات اللوجستية للإرهابيين بدلاً من عملياتهم.

ومن التحديات الأمنية الهامة الأخرى استخدام المجال البحري لنشر الأسلحة. في شرق البحر الأبيض المتوسط، قدمت إيران الدعم العسكري للجماعات الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، باستخدام طرق العبور عبر البحر الأحمر (هينز، 2021). وكان هذا هو الدافع وراء الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ عام 2007. وفي ليبيا، استخدمت ميليشيا المارشال خليفة حفتر، الضابط السابق في جيش معمر القذافي، في ساحة المعركة طائرات بدون طيار صينية الصنع من طراز وينج لونج (UAVs) والتي من المحتمل أن يتم توفيرها لها من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، الداعم الرئيسي لحفتر (لاشر، 2020).

ينطوي الانتشار أيضًا على نقل أسلحة الدمار الشامل – النووية والكيميائية والبيولوجية – بالإضافة إلى أنظمة إيصالها، مثل الصواريخ الباليستية. بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت أنشطة الانتشار في المنطقة موضع قلق كبير، بسبب دور دول مثل ليبيا أو إيران أو العراق في الشبكات العالمية (ليسر، تيليس، 1996). واليوم، فقدت قضية أسلحة الدمار الشامل بعض الشيء أهميتها التي اكتسبتها خلال العقدين الماضيين. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدة عوامل: نظام عدم الانتشار الذي تمكن من خلال برامج مختلفة من تعزيز مراقبة النقل غير المشروع للتكنولوجيات (آبي، 2020)؛ وزوال أنظمة في الشرق الأوسط – وتحديداً نظام صدام حسين في العراق ومعمر القذافي في ليبيا– التي لعبت دوراً مركزياً في شبكات الانتشار لسنوات عديدة. وعلى الرغم من أن البرنامج النووي الإيراني مستمر بلا هوادة، فمن غير المرجح أن يشكل تهديدا في البحر، في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من أن التهديد بأسلحة الدمار الشامل لا يزال يشكل مصدر قلق، إلا أنه لا يشكل مشكلة وشيكة بالنسبة للقوات البحرية.

مستقبل المنافسة الإقليمية هو الظاهرة الرئيسية الثانية التي يجب على القوات البحرية الأوروبية أخذها في الاعتبار. وعلى الرغم من عدم وجود خطر مباشر لنشوب صراع كبير بين الدول في المنطقة، إلا أن المنافسات بين القوى المحلية، وفي بعض الأحيان الخارجية، لا تزال متوترة. وتشمل هذه استعراضات بحرية للقوة، وفي بعض الأحيان مناوشات منخفضة المستوى في البحر.

في خضم الحرب في أوكرانيا، فإن السيناريو الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للأوروبيين هو التصعيد مع روسيا في البحر الأبيض المتوسط. البحرية الروسية ليست وافدة جديدة إلى المنطقة، إذ يعود وجودها إلى فترة منافستها للإمبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر. لقد تراجعت بعد انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ولكن في السنوات الأخيرة، اتخذت بصمتها بعدا جديدا، خاصة بعد أن أطلقت موسكو عملية في سوريا لإنقاذ نظام بشار الأسد في عام 2015. نشر الأسطول الروسي، من قاعدته في طرطوس، سفنا حربية وغواصات مجهزة ببعض صواريخه الأكثر تقدما. بالنسبة للعديد من المراقبين، يشير هذا إلى استراتيجية بحرية روسية ذهبت إلى ما هو أبعد من دعم الأسد داخل سوريا واقترحوا أن لفلاديمير بوتين طموحا للحفاظ على وجود دائم في شرق البحر الأبيض المتوسط (بيريني، 2021؛ رومر وسوكولسكي، 2021).

لكن كان للصراع الذي طال أمده في أوكرانيا تأثير مباشر على هذا الموقف البحري الروسي، حيث تم إعادة نشر السفن في البحر الأسود وبحر البلطيق لدعم جهود

موسكو الحربية (ريتشر، 2023). من الواضح أن مستقبل الوجود الروسي في مياه البحر الأبيض المتوسط سيعتمد على مدة الحرب، لكن المنطقة ستظل تشكل مصلحة أمنية رئيسية لموسكو. علاوة على ذلك، ونظراً للصدع العميق بين الدول الغربية وروسيا منذ غزو أوكرانيا، فلا ينبغي لنا أن نستبعد سيناريو الانتشار في البحر الأبيض المتوسط ــ حالة تصعيد أفقي.

في الوقت نفسه، يمكن أن تؤثر المنافسات المحلية أيضًا على المصالح الأوروبية. وعلى وجه التحديد، اشتد صراع الظل بين إسرائيل وإيران في السنوات الماضية. منذ عام 2018، بدا أن إسرائيل تراجع استراتيجيتها السابقة للتعامل مع إيران، وربما يستعد صناع القرار الإسرائيليون الآن لمواجهة مفتوحة مع طهران (نيسنبوام وليبر، 2022). تزايدت العمليات السرية ضد المسؤولين الإيرانيين، كما يتضح من مقتل سبعة عملاء رفيعي المستوى من الحرس الثوري الإسلامي في عام 2022 (بليتكا، 2022). ومن المرجح أن تتوسع هذه التدخلات وسط الحرب الأخيرة في غزة التي بدأت بعد هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر (تشرين الأول) 2023. وعلى الرغم من عدم وجود دليل حتى الآن على تورط النظام الإيراني في العملية التي أسفرت عن مقتل أكثر من 1.300 مدني إسرائيلي، إلا أن طهران قدمت الدعم العسكري لحماس لسنوات (جلايس وبيرتي، 2012).

المواجهة بين إيران وإسرائيل تحدث أيضًا في البحر (معهد الولايات المتحدة للسلام، 2023). في الماضي، اعترضت البحرية الإسرائيلية قوافل أسلحة إيرانية في البحر الأحمر، يشتبه في أنها موجهة للجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة (وليامز، 2014). في عام 2021، قدرت صحيفة نيويورك تايمز أنه منذ عام 2019، قامت إسرائيل بتخريب ما لا يقل عن 10 سفن إيرانية (فاسيهي، شميت وبيرجمان، 2021). وفي الوقت نفسه، اتهمت إسرائيل والولايات المتحدة ودول الخليج إيران بالتحرش البحري، بما في ذلك هجماتها على السفن المدنية واستخدام السفن التجارية لتخزين صواريخها وطائراتها بدون طيار (رويترز، 2023a).

في الوقت نفسه، تقف العلاقات الخليجية-الإيرانية على مفترق طرق. على مدى العقد الماضي، كانت التوترات بين الأنظمة الملكية العربية والنظام الإيراني مرتفعة. وفي عام 2016، اقتحم متظاهرون إيرانيون السفارة السعودية في طهران بعد إعدام نمر النمر، وهو رجل دين شيعي ومعارض للنظام في الرياض (وحدات وغامبريل، 2016). ونتيجة لذلك، أغلقت عدة دول خليجية سفاراتها في طهران. وفي الوقت نفسه، داخل اليمن الذي مزقته الحرب، قام الحرس الثوري الإيراني بتزويد المتمردين الحوثيين بالصواريخ والطائرات بدون طيار التي تم استخدامها لاحقًا ضد المدن السعودية والإماراتية. وفي عام 2019، اشتبه أيضًا في أن إيران مسؤولة عن سلسلة من الهجمات على السفن المدنية قبالة سواحل الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

بعد ذلك، اتخذ الجانبان بحذر تدابير لخفض التصعيد. وفي خريف عام 2019، عقدت القوات البحرية الإماراتية والإيرانية اجتماعات لمنع الاشتباكات في مضيق هرمز (وحدات والبطراوي، 2019). والأهم من ذلك، في مارس (آذار) 2023، التقى وزيرا الخارجية السعودي والإيراني في بكين للتوقيع على اتفاق لاستئناف علاقاتهما الدبلوماسية. ولم تقدم هذه اللفتات استجابة للقضايا الأساسية للنزاع الإقليمي، لكنها كانت بمثابة تدابير لبناء الثقة لتخفيف التوترات على الأقل.

التوترات الأميركية والإسرائيلية مع إيران بسبب حرب غزة تضع دول الخليج الآن في موقف حساس. يسلط حشد إيران للميليشيات في جميع أنحاء المنطقة الضوء على فشل المحاولات السابقة التي قامت بها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لتهدئة التصعيد مع طهران. ولم تحقق هذه السياسة أي نتيجة في اليمن والعراق، وتستخدم إيران الآن المشاعر المعادية لأمريكا لتعزيز نفوذها لدى الحكومة المحلية (مالك وآخرون، 2023). ومن الممكن أن يؤدي تجدد

تلك التوترات إلى تصعيد بحري في مضيق هرمز.

وهناك منافسات إقليمية أخرى تختمر. في شمال إفريقيا، تدهورت العلاقات الجزائرية المغربية بشكل مطرد منذ اعتراف الولايات المتحدة بسيادة الرباط على الصحراء الغربية في عام 2020. أوقفت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط في أكتوبر (تشرين الأول) 2021 ثم أغلقت مجالها الجوي أمام الطائرات المغربية. كما توقفت عن توريد الغاز إلى إسبانيا عبر المغرب كجزء من خط الأنابيب المغاربي-أوروبا (باربا، 2022). وفي أغسطس (آب) 2023، قُتل سائحان مغربيان ضلا الطريق في المياه الجزائرية على متن زلاجات نفاثة بالرصاص عن طريق الخطأ على يد خفر السواحل الجزائريين (رويترز، 2023b).

وأخيرا، هناك نزاع آخر بين الدول في المنطقة يتعلق بتركيا واليونان. لقد ظل كلا البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي ينظران إلى بعضهما بشكل مثير للريبة لعدة عقود. في البحر، تنطوي التوترات بين أثينا وأنقرة على نزاع حول ترسيم حدود مياههما الإقليمية في بحر إيجه. ورغم أن القانون البحري الدولي يمنح اليونان إمكانية توسيع مياهها الإقليمية حتى 12 ميلا بحريا، إلا أن الحكومات التركية رفضت هذا الأمر، معتبرة أن هذا التفسير يقلل بشدة من وصولها إلى البحر. ونتيجة لذلك، وصفت تركيا مراراً وتكراراً هذا التوسع البحري اليوناني بأنه حالة حرب. ويتفاقم هذا الأمر بسبب استراتيجية «الوطن الأزرق» التي تنتهجها تركيا والتي قدمت منذ عدة سنوات سردا بديلا عن المنطقة الاقتصادية الخالصة لأنقرة. من حيث الجوهر، تتحدى هذه الاستراتيجية البحرية التركية بشكل علني المطالبات اليونانية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي لم تصدق عليها تركيا أبدًا (دينيزو، 2021).

وهناك خلاف أيضا بين اليونان وتركيا بسبب معارضتهما الشديدة بشأن القضية القبرصية. منذ استقلالها في عام 1960، تم تقسيم جزيرة قبرص بين الطائفتين اليونانية والتركية. في عام 1974، أطلقت الحكومة التركية عملية في أعقاب انقلاب في قبرص بدعم من المجلس العسكري اليوناني آنذاك. تسببت الحرب في نزوح الطائفتين اليونانية والتركية، وفي عام 1983، تم إنشاء دولة قبرصية تركية منفصلة – رغم أنه لا تعترف بها إلا أنقرة حتى اليوم. منذ فشل المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة في عام 2017، ظلت العلاقات بين جانبي الجزيرة صعبة ومن غير المرجح أن تتم عملية إعادة التوحيد (مجموعة الأزمات الدولية، 2023).

في العقد الماضي، تصاعدت الخلافات الثنائية بين أثينا وأنقرة بانتظام مع استعراض القوة البحرية، واستنكر المسؤولون اليونانيون ما يعتبرونه دبلوماسية الزوارق الحربية التركية (فيليبيتيا، 2011). وطوال تلك الفترة، زادت تركيا نفقاتها العسكرية وقامت باستثمارات كبيرة في المجال البحري: وكما تكشف البيانات المتعلقة بالأفراد والسفن الحربية، فإن ميزان القوى الآن يشير إلى أفضلية البحرية التركية على البحرية اليونانية (الرسوم البيانية 1، 2، 3).

الرسم البياني 1. المقاتلات السطحية الرئيسية

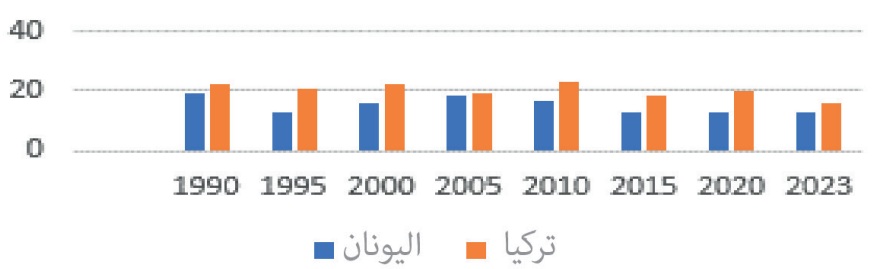

الرسم البياني 2. أفراد البحريةالرسم البياني

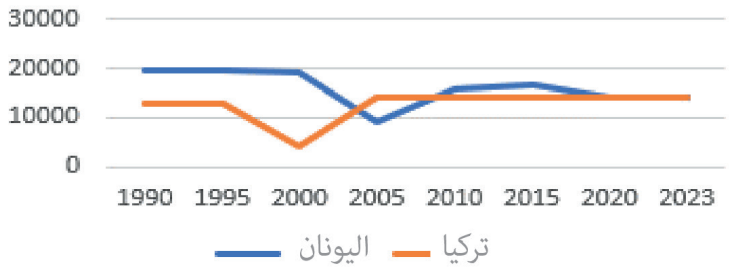

3. الدوريات والمقاتلات الساحلية

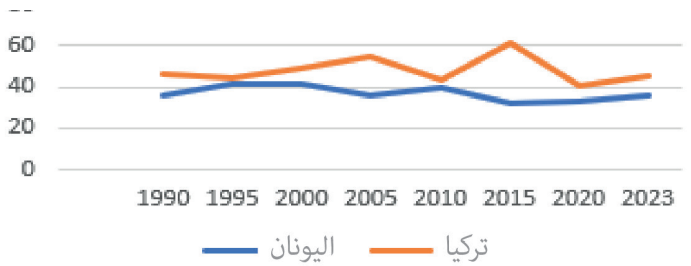

ولحسن الحظ، بحلول منتصف عام 2023، بدا أن الصراع التركي اليوناني دخل مرحلة من التهدئة حيث استأنف البلدان المحادثات بعد 16 شهرًا دون مشاورات بين رئيسي الحكومتين. وفي ديسمبر (كانون الأول) من ذلك العام، زار الرئيس أردوغان اليونان وأعلن «أننا نريد تحويل بحر إيجه إلى بحر سلام»، مما يشير إلى تحول كبير في العلاقات الثنائية (كوكانتو وجومروكو، 2023). ورغم أن المناخ الدبلوماسي الجديد يمثل تطوراً إيجابياً، إلا أنه لا يشير بعد إلى تسوية جميع النزاعات في شرق البحر الأبيض المتوسط.

في مجمل الأمر، تتميز البيئة الأمنية في الجهة الجنوبية لأوروبا بتنوع التهديدات والجهات الفاعلة المعنية. وفي الأمد القريب، سوف يظل التحدي الأكثر ترجيحاً هو قضية التدفقات غير المشروعة من قِبَل جهات فاعلة غير تابعة لدول بعينها ــ ولو أنه لا ينبغي لنا أن نتجاهل الصراع بين الدول.

النضال الأوروبي من أجل الأهمية البحرية

استنادًا إلى الاتجاهات الأمنية التي تناولها القسم السابق، يتطلب الدفاع عن المصالح الأوروبية على الجانب الجنوبي موارد بحرية لثلاث مهام أساسية: مراقبة تدفق الأنشطة غير القانونية؛ وتأمين المناطق الساحلية ضد التهديدات المحتملة؛ والحفاظ على المنافسة الإقليمية تحت السيطرة. ومع ذلك، فإن الحفاظ على هذا المستوى من الالتزام يتعارض مع التراجع الطويل في القوات البحرية الأوروبية.

اعتبارًا من اليوم، هناك انفصال بين الأهمية السياسية للأمن البحري وواقع القدرات البحرية الأوروبية. وجدت الأبحاث السابقة أنه في الفترة من 1999 إلى 2018، فقدت القوات البحرية الأوروبية حوالي 30% من فرقاطاتها ومدمراتها المتاحة بالإضافة إلى 20% من الغواصات المتاحة (ميجور ومولينج، 2020). وللتحقق من هذا الاتجاه، قمنا بتجميع البيانات حول قدرات ستة أساطيل بحرية أوروبية كبرى ــ المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وإسبانيا، وإيطاليا ــ ونظرنا في تطورها بين عامي 1990 و 2023[2]. تؤكد الاستنتاجات هذه النتيجة من الدراسات السابقة: سواء نظرنا إلى تطور أفراد البحرية

2 البيانات المستخدمة في المسح مأخوذة من الإصدارات السنوية لتقرير التوازن العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

(الرسم البياني 1)، أو المقاتلات السطحية الرئيسية (الرسم البياني 3)، أو الغواصات (الرسم البياني 4)، فقد (الرسم البياني 2)، أو الدوريات والمقاتلات الساحلية تقلصت القوات البحرية الأوروبية جميعها بشكل كبير.

الرسم البياني 4. أفراد البحرية في أوروبا 1990-2023

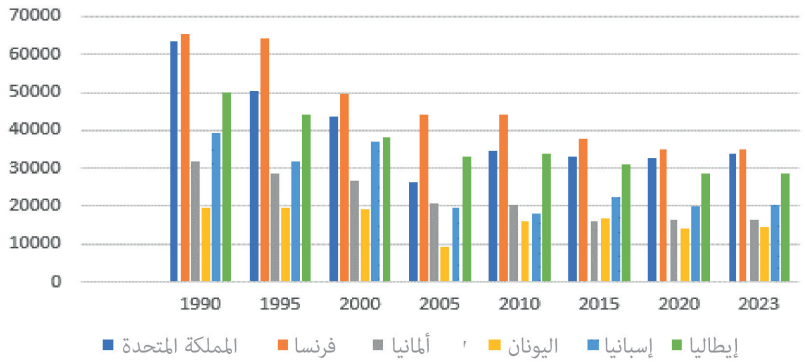

الرسم البياني 5. المقاتلات السطحية الرئيسية في أوروبا 1990-2023

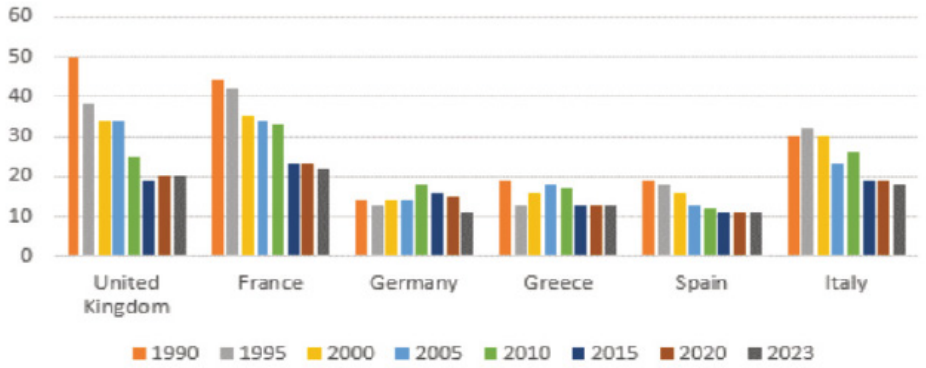

الرسم البياني 6. الدوريات والمقاتلات الساحلية في أوروبا 1990-2023

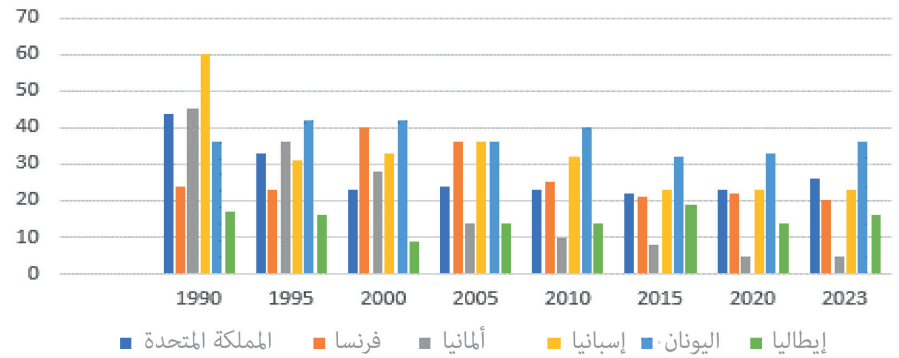

الرسم البياني 7. الغواصات في أوروبا 1990-2023

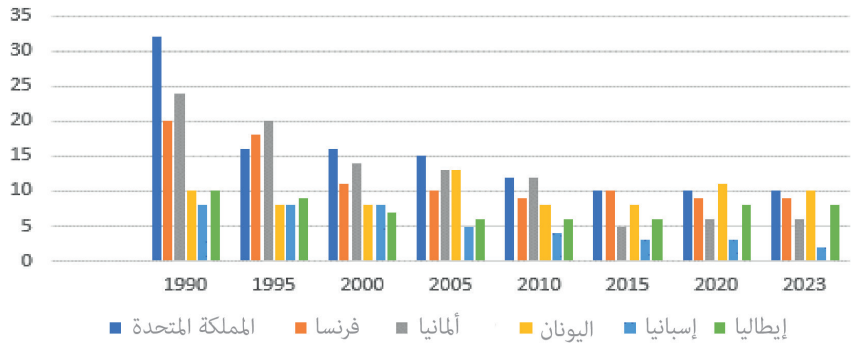

لا يتناسب هذا التراجع مع التحديات الأمنية المتزايدة التي يواجهها الأوروبيون على حدودهم الجنوبية. وهو لا يتطابق مع سلوك الجهات الفاعلة المحلية أيضًا: فعند التحقق من القدرات البحرية لستة دول في الشرق الأوسط - إسرائيل والمملكة العربية السعودية وتركيا والجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة - نلاحظ ارتفاعًا مطردًا في استثماراتها البحرية، سواء كان ذلك في مصطلحات أفراد البحرية (الرسم البياني 5) أو الدوريات والمقاتلات الساحلية (الرسم البياني 6).

الرسم البياني 8. أفراد البحرية في الشرق الأوسط

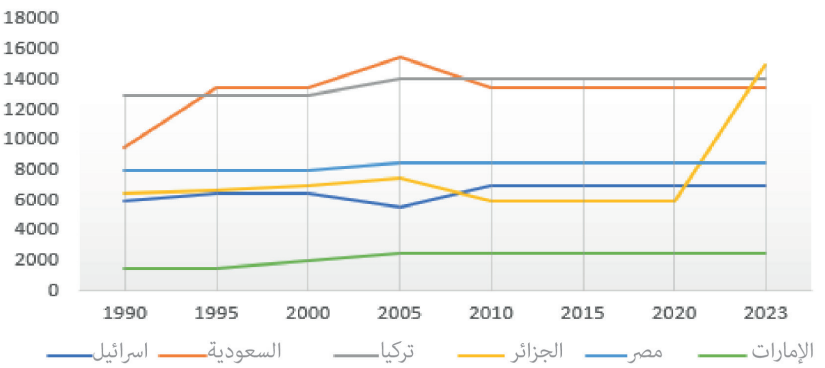

الرسم البياني 9. الدوريات والمقاتلات الساحلية في الشرق الأوسط 1990-2023

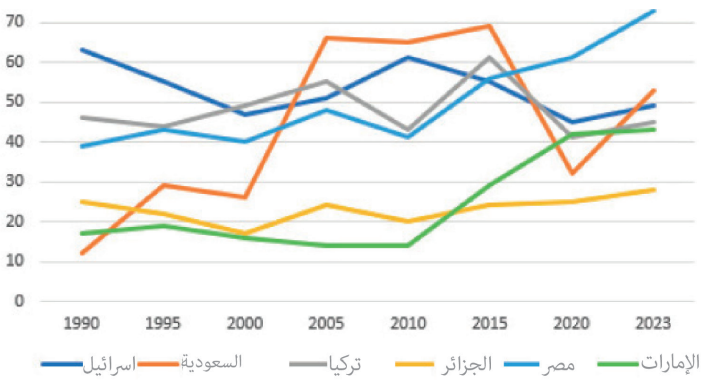

دفعت هذه التخفيضات الحادة في القدرات البحرية الأوروبية المحللين إلى التحذير من «العمى البحري» في أوروبا، وهو مفهوم يستخدم لانتقاد إهمال الحكومة لقواتها البحرية (ستوهس، 2018؛ كروبسي، 2017). وهو يسلط الضوء على الاستنتاج الذي لوحظ أيضاً على الأرض وفي الجو: أن المصالح الأوروبية في الجنوب تظل تعتمد إلى حد كبير على الوجود البحري الأمريكي.

يشمل هذا الوجود الأمريكي الأسطول السادس الأمريكي المتمركز في إيطاليا، والأسطول الخامس الأمريكي المتمركز في البحرين، بالإضافة إلى عدة قواعد بحرية في اليونان، وجيبوتي. البصمة الإقليمية للولايات المتحدة لا مثيل لها، لكن هيكلية قوتها البحرية لها أهمية أيضًا. وفي حين تعمل القوات البحرية الأوروبية في المقام الأول كقوات تحمي المناطق الساحلية ضد التهديدات من غير الدول، فإن البحرية الأميركية لديها طموح أوسع كثيراً. على سبيل المثال، تلعب دوراً أساسياً كرادع ضد الصراعات الإقليمية مثل تلك بين تركيا واليونان، أو بين إسرائيل وإيران - وهي وظيفة لا يمكن لأي من القوات البحرية الأوروبية أن تفكر فيها بجدية اليوم أو في المستقبل القريب.

ويمكن للمرء أن يجادل بأنه اعتبارا من عام 2023، لا توجد علامة على انسحاب البحرية الأمريكية. وعلى الرغم من التكهنات حول فك الارتباط الأمريكي، أعلنت البحرية الأمريكية في صيف عام 2023 نشر سفينتين حربيتين برمائيتين وآلاف من مشاة البحرية في الخليج (لاجرون، 2023). ثم في أكتوبر (تشرين الأول) 2023، بعد أن شنت إسرائيل عمليتها الانتقامية ضد حماس في غزة، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن نشر مجموعتين أمريكيتين من حاملات الطائرات، بالإضافة إلى غواصة صواريخ موجهة، ومجموعة برمائية جاهزة مع وحدة مشاة البحرية (مايرز، 2023). بالإضافة إلى ذلك، تراقب الحكومة الأمريكية عن كثب المناورات الروسية في شرق البحر الأبيض المتوسط وترى أن الأسطول الخامس يعمل كحاجز أمام تأكيد وجود موسكو هناك (هادجيكوستيس، 2023).

وكما هو الحال في قطاعات أخرى من السياسة الدفاعية، فإن الاعتماد الأوروبي المفرط على البحرية الأمريكية يضع حكوماتهم تحت رحمة القرارات المتخذة في واشنطن. ومن المفهوم أن الولايات المتحدة لديها أولويات مختلفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. كثيراً ما تؤكد الإدارات الأميركية على قضايا مثل المنافسة الإقليمية، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتترك للأوروبيين التعامل مع قضايا ثانوية مثل الأشكال الأخرى من التدفقات غير المشروعة (القرصنة، والاتجار بالبشر). إن هذا الاعتماد الأوروبي له عواقب: إذا قامت واشنطن بإزالة أصولها البحرية بشكل جذري من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي - على سبيل المثال، في حالة نشوب صراع في مضيق تايوان - فإن هذا من شأنه أن يترك الأساطيل الأوروبية دون الوسائل اللازمة للعمل كرادع موثوق. وقد يؤدي مثل هذا الفراغ الأمني إلى تفاقم التوترات المحلية.

قد يجادل المرء بأن النقص في المشتريات البحرية من الدول الأوروبية يتم معالجته الآن من خلال الزيادة في الميزانيات العسكرية التي شهدتها جميع أنحاء القارة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022. ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وصلت النفقات العسكرية في أوروبا إلى 345 مليار دولار في عام 2022 – وهو أكبر مبلغ بالقيمة الحقيقية منذ عام 1989 ويقدر بنحو 30% أعلى مما كان عليه قبل عقد من الزمن (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، 2023). ومن المرجح أن تركز هذه الزيادة على التهديد الذي تشكله روسيا على الجبهة الشرقية، وليس على التحديات المحيطة بالجناح الجنوبي لأوروبا.

والواقع أن نمو الميزانيات العسكرية يتجلى بشكل أكثر وضوحا في البلدان المتاخمة لأوكرانيا أو روسيا، مثل بولندا وفنلندا. بعد بدء الحرب في أوكرانيا، أعلنت ألمانيا عن إنشاء صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو، وأشارت التقارير إلى أن برلين ستطلب طائرات مراقبة بحرية جديدة من طراز P-8 Poseidon وطائرات مضادة للغواصات. ومع

ذلك، إذا استمرت عمليات الشراء هذه، فمن المرجح أن يتم استخدامها في بحر الشمال أو شمال الأطلسي، وليس في البحر الأبيض المتوسط أو الخليج العربي (سبرينجر، 2022؛ أسوشيتد برس، 2023).

على الرغم من أوجه القصور هذه، لا ينبغي استبعاد القوات البحرية الأوروبية. تشغل كل من فرنسا والمملكة المتحدة غواصات صاروخية باليستية تعمل بالطاقة النووية وغواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية، في حين أن «البحرية الوطنية» الفرنسية هي الدولة الوحيدة، باستثناء الولايات المتحدة، التي تنشر حاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية. علاوة على ذلك، تحرص دول جنوب أوروبا الأخرى مثل إيطاليا واليونان وإسبانيا على الحفاظ على طموحاتها البحرية، على الرغم من التحديات المالية المزمنة التي تواجهها. على سبيل المثال، من المتوقع أن تبدأ البحرية اليونانية في نشر ثلاث فرقاطات – وهي الأولى في العقود الثلاثة الماضية – في عام 2025.

أخيرًا، يشير التطوير المستمر لدوريات كورفيت الأوروبية (EPC) أيضًا إلى تصميم أربعة من تلك الدول (إيطاليا وفرنسا واليونان وإسبانيا) على معالجة فجوة القدرات بشكل جماعي. تم إطلاق مشروع دوريات كورفيت الأوروبية (EPC) في عام 2019، وهو يهدف إلى تسليم طرادات جديدة بحلول عام 2030. ويجب أن تزود السفن الحربية القوات البحرية الأوروبية بقدرة أكبر على مراقبة البيئة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، والتدخل إذا لزم الأمر. ويتضمن ذلك التعاون الدبلوماسي والصناعي (مع الشركات الوطنية مثل فينكانتيري، ونافال جروب، ونافانتيا). كما أنها مدعومة من قبل صندوق الدفاع الأوروبي الذي قدم 202 مليون دولار لإنتاج النموذج الأولي (كينغتون، 2022).

الارتفاع المطرد في المهام البحرية الأوروبية

القدرات المحدودة لا تعني أن القوات البحرية الأوروبية تجلس في أرصفة موانئها فحسب. في الواقع تنتشر القوات البحرية الأوروبية بانتظام في المنطقة، إما من خلال إطار الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي. في عام 2008، أطلق الاتحاد الأوروبي عملية أتالانتا، التي كانت تهدف إلى مكافحة أنشطة القرصنة قبالة القرن الأفريقي وفي غرب المحيط الهندي ــ وهي أول عملية بحرية على الإطلاق يقوم بها الاتحاد الأوروبي. وعلى وجه التحديد، لعبت أتالانتا دورًا ناجحًا في مرافقة سفن برنامج الغذاء العالمي عبر خليج عدن. وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، مكّن ذلك وكالة الأمم المتحدة من توصيل أكثر من 10.5 مليون طن من الإمدادات الغذائية إلى بلدان القرن الأفريقي (عملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي أتالانتا، 2022). وفي الآونة الأخيرة، بدأ الاتحاد الأوروبي عملية إيريني، التي تهدف إلى «مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ودعم تنفيذ حظر الأسلحة على ليبيا بناءً على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة» (جهاز العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، 2023).

وبالمثل، تساهم القوات البحرية الأوروبية أيضًا في عملية الناتو Sea Guardian التي تم إطلاقها في عام 2016 (وتحل محل عملية Active Endeavour). تهدف Sea Guardian إلى تقديم الدعم للتوعية بالأوضاع البحرية ومكافحة الإرهاب البحري. وتعتمد على السفن وطائرات الدوريات البحرية التي ترسلها كندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة وتركيا.

بالإضافة إلى ذلك، تشارك بعض القوات البحرية الأوروبية أيضًا في المهمة المخصصة للتوعية البحرية الأوروبية في مضيق هرمز (EMASOH)، والمعروفة أيضًا باسم عملية أجينور(Agenor) . تم إطلاق العملية في نوفمبر (تشرين الثاني) 2019، وتهدف إلى ضمان حرية الملاحة من خلال حماية السفن التجارية من الهجمات المحتملة في الخليج العربي. ويقع مقرها الرئيسي داخل القاعدة البحرية الفرنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. لقد عكست مبادرة EMASOH، التي تم إنشاؤها وسط التوترات بين إدارة دونالد ترامب الأمريكية والنظام الإيراني، رغبة الحكومات الأوروبية في النأي بنفسها عن نهج «الضغط الأقصى»

الـذي تتبعـه واشـنطن تجـاه طهـران (سـمعان، 2020a). وتسـاهم أيضًـا خمس أسـاطيل أوروبيـة (فرنسـا وإيطاليـا وهولنـدا والنرويـج وإسـبانيا) فـي عمليـة «Prosperity Guardian» التـي تقودهـا الولايـات المتحـدة والتـي تـم إنشـاؤها فـي ديسـمبر (كانـون الأول) 2023 لـردع هجمـات الحوثييـن فـي البحـر الأحمـر، بعـد موجـة مـن الهجمـات بطائـرات بـدون طيـار والصواريـخ التـي أطلقتهـا المجموعـة اليمنيـة.

والأمـر الأكثـر أهميـة هـو أن عمليـات مثـل إيريني وأتالانتـا تسـلط الضـوء علـى الطريقـة التـي يمكـن للاتحـاد الأوروبـي أن يلعـب بهـا دوراً مبتكـراً فـي التعـاون الأمنـي البحـري. تتجـاوز كلتـا العمليتيـن أنشـطة الدوريـات البحريـة التقليديـة. فهـي تشـتمل أولاً علـى عنصـر تدريـب: حيـث تسـاهم قـوات إيريني فـي تشـكيل وحـدات خفر السـواحل الليبـي والبحـث والإنقـاذ التابعـة للبحريـة، فـي حيـن تدعـم أتالانتـا كلاً مـن بعثـة بنـاء القـدرات التابعـة للاتحـاد الأوروبـي (EUCAP) وبعثـة التدريـب التابعـة للاتحـاد الأوروبـي إلـى الصومـال. ثانيـا، تعتمـد العمليتـان علـى مشـاورات منتظمـة مـع منظمـات أخـرى مثـل الوكالـة الأوروبيـة لخفـر السـواحل والحـدود (Frontex)، والوكالـة الأوروبيـة للسـلامة البحريـة، والوكالـة الأوروبيـة لمراقبـة مصايـد الأسـماك، فضـلا عـن الهيئـات الوطنيـة.

قـدرة الاتحـاد الأوروبـي علـى التنسـيق بيـن عـدد لا يحصـى مـن أصحـاب المصلحـة فـي المجـال البحـري قـد تكـون أقـوى أصولـه. لقـد دفـع هـذا صنـاع القـرار الأوروبييـن إلـى التصريـح بـأن مركزيـة الاتحـاد الأوروبـي فـي هـذه العمليـة المتعـددة الـوكالات هـي أهـم قيمـة للاتحـاد الأوروبـي. ونتيجـة لذلـك، تؤكـد وثائـق مثـل اسـتراتيجية الأمـن البحـري للاتحـاد الأوروبـي أن «الاتحـاد الأوروبـي سـوف يقـود الوعـي بالمجـال البحـري مـن خـلال تعزيـز جمـع المعلومـات وتبادلهـا بيـن القطاعـات البحريـة المختلفـة» (المفوضيـة الأوروبيـة، 2023).

وفـي هـذا السـياق، فـإن قائمـة الالتزامـات البحريـة بالنسـبة للبحريـة الأوروبيـة لا يمكـن الاسـتهانة بهـا. ولكنهـا توضـح أيضـاً الانفصـال بيـن الطموحـات النبيلـة لممثلـي الاتحـاد الأوروبـي وأوجـه القصـور التـي تعيـب مواردهـم. قـد تبـدو الريـادة فـي «التوعيـة بالمجـال البحـري» هدفـاً مثيـراً للإعجـاب، ولكـن القـوات البحريـة لا ينبغـي أن يقتصـر عملهـا علـى مراقبـة الأنشـطة فـي البحـر. فـي نهايـة المطـاف، تـم تصميـم السـفن الحربيـة للقتـال. إن تأميـن المسـاحات البحريـة مثـل البحـر الأبيـض المتوسـط أو غـرب المحيـط الهنـدي يتطلـب وسـائل لا يمكـن للـدول الأوروبيـة أن تضاهيهـا. ومـن هـذا المنظـور، يتعيـن علـى الأوروبييـن أن يراجعـوا سياسـاتهم البحريـة، بـدءاً بدبلوماسـية الشـراكة مـع دول المنطقـة.

الاستقلال البحري من خلال الشراكة

إن السـعي إلـى تحقيـق قـدر أكبـر مـن الاسـتقلال الأوروبـي فـي الشـؤون البحريـة يتطلـب النظـر فـي سـبل بنـاء قـدر أكبـر مـن التـآزر بيـن الشـركاء المحلييـن. والاعتقـاد الأساسـي هـو أن التعـاون مـع الشـركاء يعمـل علـى تمكيـن الاتحـاد الأوروبـي مـن خـلال توسـيع نفـوذه وبنـاء مرتكـزات الاسـتقرار عبـر الجهـة الجنوبيـة.

يقـع هـذا الاعتقـاد فـي قلـب مفهـوم «الوجـود البحـري المنسـق» للاتحـاد الأوروبـي الـذي تـم تقديمـه فـي عـام 2022. مفهـوم السياسـة الجديـد هـذا هـو «أداة خفيفـة ومرنـة تسـمح للـدول الأعضـاء فـي الاتحـاد الأوروبـي الموجـودة فـي المناطـق ذات الاهتمـام البحـري بمشـاركة الوعـي والتحليـل والمعلومـات» (جهـاز العمـل الخارجـي الأوروبـي، 2021). ومنـذ ذلـك الحيـن، تـم تكليـف خليـة تنسـيق داخـل هيئـة الأركان العسـكرية للاتحـاد الأوروبـي بتحديـد «منطقـة بحريـة ذات اهتمـام» معينـة، ومـن ثـم تنسـيق الجهـود بيـن الاتحـاد الأوروبـي ودولـه الأعضـاء والشـركاء المحلييـن. بمعنـى آخـر، فإنهـا تفتـرض وجـودًا بحريًـا للاتحـاد الأوروبـي لا يتطلـب مـوارد دائمة منتشـرة فـي قواعـد وموانـئ الشـركاء المحلييـن (فيـوت، 2022).

وفـي أعقـاب حالـة تجريبيـة فـي خليـج غينيـا، تـم إطـلاق تواجـد بحـري منسـق ثـانٍ فـي شـمال غـرب المحيـط الهنـدي لتغطيـة «منطقـة تمتـد من مضيـق هرمـز إلـى المناطـق الاسـتوائية الجنوبيـة ومـن شـمال البحـر الأحمـر باتجـاه وسـط

المحيط الهندي» (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2022). يبني هذا الأخير على مبادرة بحرية أخرى للاتحاد الأوروبي في المنطقة تسمى الطرق البحرية الحرجة في المحيط الهندي (CRIMARIO) التي تم إطلاقها في عام 2015 والتي تشمل بالفعل عددا من دول الشرق الأوسط مثل الأردن والمملكة العربية السعودية.

مبادرة CRIMARIO تهدف أيضًا إلى تحسين التعاون بين القوات البحرية والمشغلين البحريين في المنطقة من خلال برامج التدريب وتطوير منصة التنسيق والاتصالات. في عام 2020، ذهب الاتحاد الأوروبي إلى أبعد من ذلك وقام بتوسيع نطاق مبادرة CRIMARIO ليشمل منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتم تخصيص 17.5 مليون يورو للفترة 2020-2025 (Crimario, 2023) وفقًا لتصريحات مسؤولي الاتحاد الأوروبي، تساهم مبادرة CRIMARIO بشكل مباشر في فكرة الريادة في مجال الوعي بالمجال البحري.

بالإضافة إلى النهج الجديد الذي يقدمه «الوجود البحري المنسق»، قام الاتحاد الأوروبي أيضًا بتجديد سياسة الشراكة الإقليمية، خاصة تجاه دول الخليج. وفي هذا السياق، يمكن أن تستفيد القوات البحرية الأوروبية من المشاركة بشكل أكبر مع نظيراتها الخليجية في المنطقة الممتدة من البحر الأحمر إلى مضيق هرمز.

وفي مايو (أيار) 2022، أصدر جهاز العمل الخارجي الأوروبي «بيانًا مشتركًا إلى البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن الشراكة الاستراتيجية مع الخليج» أشار إلى رغبة بروكسل في رفع طموحاتها تجاه المنطقة (المفوضية الأوروبية، 2022). إذا ركزت هذه الشراكة الجديدة على المشاورات الإقليمية والعلاقات الاقتصادية، فقد تتضمن عنصرًا بحريًا قويًا. يعترف البلاغ المشترك لعام 2022 بهذا البعد، لكنه يمتنع عن التحديد أكثر من اللازم. تنص الوثيقة على أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والخليج في مجال الأمن البحري «يمكن أن يشمل قنوات تجنب التعارض، وتبادل المعلومات البحرية، والتنبؤ بالحوادث وقواعد السلوك» (المفوضية الأوروبية، 2022، ص. 9). كما يقترح أيضًا تعاونًا إضافيًا من خلال إطار عملية أجينور، والوجود البحري المنسق للاتحاد الأوروبي في شمال غرب المحيط الهندي المذكور أعلاه. ومن الممكن أيضًا أن يكون هناك تعاون أقوى بين الاتحاد الأوروبي والخليج في البحر الأحمر، حيث أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرتها الإقليمية الخاصة – منتدى البحر الأحمر – في عام 2019 (فيرتين، 2019).

لقد استثمرت دول مثل المملكة العربية السعودية وعمان والإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة في تحديث قواتها البحرية، مع التركيز على برامج المشتريات والتدريب. وعلى المستوى الثنائي، تضمنت هذه الإصلاحات علاقات وثيقة مع الدول الأوروبية: حيث تساهم البحرية الوطنية الفرنسية في تدريب القوات الإماراتية، في حين تقوم الشركات الفرنسية والإسبانية بتزويد المملكة العربية السعودية بالسفن الحربية، وتستضيف عمان مستشارين عسكريين من المملكة المتحدة. وكما ذكرنا أعلاه، يقع المقر الرئيسي للعملية الأوروبية لمضيق هرمز، أجينور، في أبو ظبي.

نتيجة لذلك، ينبغي أن يبني المزيد من التعاون بين الاتحاد الأوروبي والخليج على هذا الزخم ويدفع التعاون البحري كأولوية على الأجندة الدبلوماسية. المشاركة الأكبر تعني إجراء حوار سياسي استراتيجي أكثر قوة بالإضافة إلى برامج تشغيلية وتدريبية. وقد يشمل ذلك إنشاء آلية دائمة للتشاور، مثل المنتدى البحري بين الاتحاد الأوروبي والخليج الذي يجمع القادة البحريين من كلا الجانبين. وفيما يتعلق بالتدريب، يمكن أيضًا إنشاء مركز للتميز في مجال الأمن البحري تابع للاتحاد الأوروبي في إحدى دول الخليج ذات الصلة (المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة أو عمان)، وذلك باستخدام إنشاء مركز التميز لتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في الاتحاد الأوروبي في الكويت كنموذج للمحاكاة.

ومن ناحية أخرى، في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، يستطيع الأوروبيون

استكشاف فرص جديدة للتعاون مع تركيا وإسرائيل. وقد تكون بعض جوانب السياق الإقليمي في الواقع مؤيدة لمثل هذه المشاركة. ومن الممكن أن يساعد استئناف المشاورات مؤخرًا بين أنقرة وأثينا في تخفيف التوترات في البحر. علاوة على ذلك، ساهمت تركيا في السنوات الماضية في عملية خفض التصعيد والمصالحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط: التقى الرئيس أردوغان مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ورئيس الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد لاستعادة العلاقات التي عانت بشدة بسبب دعم أنقرة لقطر أثناء الحصار الذي قادته السعودية على الدوحة. كما أصلح الزعيم التركي العلاقات مع إسرائيل بعد عقد من الأزمة بين البلدين، على الرغم من أن مستقبل التقارب بين أنقرة والقدس هش بعد أن بدأت حرب غزة الأخيرة في أكتوبر (تشرين الأول) 2023.

يمكن لهذه البيئة التعاونية الجديدة أن تمهد الطريق لعلاقات أفضل في البحر، بدءاً بالتطوير المشترك لمشاريع الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (ستيفنسون، 2023). وحتى الآن، ضم منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط، الذي تم تشكيله في عام 2019، في البداية مصر إلى جانب قبرص وإسرائيل واليونان. وفي السنوات التالية، انضمت دول أخرى مطلة على البحر الأبيض المتوسط: فرنسا وإيطاليا والأردن. يقدم المنتدى الآن أداة فعالة للتعاون في مجال الغاز بين الدول التي قد لا تتفق مع قضايا السياسة الخارجية الأخرى. ومع ذلك، فهي لا تشمل تركيا بسبب رفض أنقرة الاعتراف بجمهورية قبرص – وهو تذكير بأن التعاون في شرق البحر الأبيض المتوسط سيظل يواجه عقبات.

ينبغي أيضاً النظر في التعاون بين أوروبا وإسرائيل في البحر. ونظراً لموقع إسرائيل الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط واستعدادية قواتها البحرية، فإن العلاقات الوثيقة معها تستحق الاستكشاف. منذ الاتفاق الابراهيمي في عام 2020، أدى تطبيع علاقات إسرائيل مع دول الخليج – وبالتحديد مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين – إلى تسهيل اندماج إسرائيل في المبادرات الأمنية الإقليمية. على سبيل المثال، «استوعبت» القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية إسرائيل في منطقة مسؤوليتها في عام 2021، مما أتاح تعاونًا أقوى بين الولايات المتحدة وإسرائيل وجيوش عربية (فرانتزمان، 2021). على سبيل المثال، يمكن للتبادلات البحرية الأوروبية الإسرائيلية أن تدعم الجهود الرامية إلى الحد من تدفق انتشار الأسلحة.

قد ينجح التعاون البحري الأوروبي مع دول مثل تركيا وإسرائيل في مجالات محددة، لكنه سيظل أيضًا مقيدًا بالواقع السياسي. وعلى المستوى الدبلوماسي، من غير المرجح أن تتحسن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشكل كبير. وفي قلب النزاع في شرق البحر الأبيض المتوسط، لا تزال تكمن القضية القبرصية ، مع عدم وجود أي إشارة إلى تسوية مع الجانب التركي. علاوة على ذلك، فإن تأكيد أنقرة البحري، كما يتضح من مبدأ «الوطن الأزرق»، سيظل عقبة كبيرة أمام التعاون. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتم معايرة التعاون مع إسرائيل في المجال البحري بعناية من قبل بروكسل لتجنب توفير الشرعية لسياسات أخرى أكثر إثارة للجدل، والتي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية، وخاصة في قطاع غزة والضفة الغربية.

تجنب مخاطر الاستراتيجية بلا أسنان

في عموم الأمر، يتبع الاتحاد الأوروبي نهجاً يفضل الشراكات للتعويض عن افتقاره إلى القوة الخام. إن تقاسم العبء أمر منطقي ولكن له تكلفة أيضًا. على الرغم من أن أدبيات الاتحاد الأوروبي حول مفهوم «الوجود البحري المنسق» تؤكد على الاعتبارات التشغيلية والمؤسسية، فإن أهميته على المستوى الاستراتيجي تستحق الشرح: فالوجود البحري المنسق يفترض سياسة شراكة مرنة لا تعتمد على القواعد البحرية الأمامية والقوات والسفن المتمركزة.

وهو يعكس المفهوم الأمريكي لـ «التوازن البحري» الذي ظهر في المناقشات السياسية والأكاديمية في التسعينيات (لين، 1997؛ إيكنبيري، 2000؛ بوزن وروس،1997). دعا أنصار التوازن البحري، مثلهم في ذلك كمثل الوجود البحري المنسق للاتحاد الأوروبي، إلى خفض الالتزامات العسكرية الغربية الطويلة الأجل في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وبدلاً من ذلك، فضلت استراتيجية «ضبط النفس» التي تبتعد بعناية عن النزاعات المحلية. وسوف تعتمد على الشركاء، بدلا من التصرف نيابة عنهم. وبعبارة أخرى، فإنه يشير إلى إمكانية تشكيل التوازن الإقليمي من بعيد ــ أو بحريا حرفياً ــ بوسائل محدودة.

ورغم أن مثل هذه الترتيبات قد تنجح في حالة الولايات المتحدة، إلا أن هناك سببين رئيسيين يجعلانها أقل أهمية في حالة أوروبا. الأول يتلخص في العامل الجغرافي: ففي حين تستطيع الولايات المتحدة أن تنأى بنفسها عن الشرق الأوسط، فإن أوروبا تجاور المنطقة. ونتيجة لذلك، فإن التوازن الخارجي لن يكون ذا صلة في شرق البحر الأبيض المتوسط، فيما يتعلق بالتوترات مع تركيا.

ثانياً، تستطيع الولايات المتحدة أن تتبنى فكرة التوازن البحري لأنها لا تزال تعتمد على موارد بحرية هائلة يمكن تعبئتها بسرعة إذا ثبت أن موقفها المنضبط غير كاف. في حالة الدول الأوروبية، فإن البصمة الخفيفة لـ «وجودها البحري المنسق» لا تبدو وكأنها خيار أكثر من كونها عائقاً: ففي ظل الموارد الصغيرة التي تتمتع بها القوات البحرية الأوروبية، فإن وجودها الإقليمي سوف يتقلص حتماً.

علاوة على ذلك، وفي غياب القدرات الجديرة بالثقة، قد يجد الأوروبيون أنفسهم أيضاً تحت رحمة أجندة الشركاء المحليين، سواء دول الخليج أو تركيا. إن الظروف الحالية على المستوى الإقليمي تشجع التعاون المتعدد الأطراف، ولكنها لم تمكن من تسوية الصراعات التي طال أمدها. وبعد عقد من المنافسة الشرسة، ربما خفت حدة التوترات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران، لكن انعدام الثقة بين الدول الثلاث لم يختف. ولذلك، هناك أسباب للشك في استمرارها (هيلترمان، 2023). ومن الممكن أن يمتد استئناف النزاعات في الشرق الأوسط إلى البحر.

إن معالجة مسألة القدرات البحرية الأوروبية تنطوي على عدة جوانب. أولاً، يجب أن يكون هناك المزيد من المشاريع المشتركة مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية التي تسمح بالتعاون الصناعي بين الدول الأوروبية. وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية، فمن غير الواقعي أن نتوقع من القوات البحرية الأوروبية أن تعمل على توسيع هيكل قوتها، وخاصة فيما يتعلق بالمقاتلات السطحية، دون أن تعمل هذه القوات معاً. بعض البرامج البحرية التي أطلقتها وكالة الدفاع الأوروبية، مثل برنامج MARSUR (المراقبة البحرية)، تستحق الدراسة على الرغم من أن نطاقها لا يزال متواضعاً للغاية.

ثانياً، يتعلق التحدي الرئيسي الآخر فيما يتعلق بالقدرات البحرية الأوروبية بالتخصيص الفعلي لتلك الموارد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. في الأعوام المقبلة، سوف تتشكل المناقشات البحرية الأوروبية وفقاً لكل من الحاجة إلى حماية شمال الأطلسي وبحر البلطيق ضد روسيا، والرغبة الأوروبية في لعب دور أكثر نشاطاً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ويجد الجناح الجنوبي نفسه بين هذين الهدفين ويخاطر بالتحول إلى الأولوية الدنيا للحكومات الأوروبية.

الخلاصة

من المرجح أن يظل استقلال أوروبا الاستراتيجي عنصراً أساسياً في المناقشات السياسية في المستقبل القريب. لكن هذا تأثر إلى حد كبير بعودة المنافسة العسكرية مع روسيا في القارة. حتى الآن، ظلت التهديدات والتحديات التي يفرضها الجناح الجنوبي لأوروبا تُدفع إلى الخلفية، بهدف احتوائها بدلاً من مواجهتها. ومع ذلك، وكما تقول هذه الورقة، فإن البيئة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والخليج من غير المرجح أن تترك للأوروبيين ترف إهمالها. إن

انتشار الأسلحة والاتجار بالمهاجرين السريين والقرصنة والمنافسات بين الدول سوف يشكل اختباراً لاستقرار المنطقة. وفي هذا السياق، فإن الأوروبيين ليسوا مستعدين للعمل كلاعبين بحريين يتمتعون بالمصداقية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد تعيد تركيز قواتها على منطقة المحيط الهادئ والهندي، فإن معظم الدول الأوروبية تفتقر إلى الوسائل اللازمة لاستبدال هذه القوات. في أغلب الأحيان، يمكنهم تأمين شواطئهم الساحلية، لكنهم سيواجهون صعوبة في مراقبة أعالي البحار، وسيكونون ببساطة غير مؤهلين لصراع شديد الحدة.

معالجة هذا النقص سوف تستغرق وقتا وموارد. ويمكن تعويض ذلك من خلال استكشاف فوائد شراكات إقليمية جديدة في البحر الأبيض المتوسط والخليج، سواء كان ذلك من خلال آليات مثل «الوجود البحري المنسق» أو تعزيز المشاورات مع القوات البحرية المحلية. ولكن في نهاية المطاف، لابد من معالجة الانفصال بين الخطاب الاستراتيجي الأوروبي والقيود التشغيلية التي تواجهه من خلال تأمين منصات جديدة قادرة على توفير الكتلة الحرجة اللازمة للقوات البحرية الأوروبية. وفي النهاية، لا يمكن تحقيق النجاح والاستدامة لهذه العملية إلا بجهد جماعي.

المراجع

آبي، ن. (2020). «معاهدة حظر الانتشار النووي في الخمسين: النجاحات والإخفاقات». مجلة السلام ونزع السلاح النووي، المجلد 3 (رقم 2)، ص. 224-233.

أسوشيتد برس (2023، 6 يوليو/ تموز). «ألمانيا تكشف عن زيادة في ميزانية الدفاع». أخبار الدفاع.
https://www.defensenews.com/global/europe/2023/07/05/germany-unveils-increased-defense-budget/

باربا، ر. (2022، 4 مايو/ آيار). «الصراع المغربي- الجزائري: الدور الإسباني والموعد النهائي لسيناريوهات المدى المتوسط». جامعة دي نافارا.
https://en.unav.edu/web/global-affairs/conflicto-marruecos-argelia-papel-de-espana-y-escenarios-a-medio-plazo

بارنز، جي.، كوبر، هـ. (2019، 14 يناير/ كانون الثاني). «ترامب ناقش سحب الولايات المتحدة من الناتو، كما يقول المساعدون وسط مخاوف جديدة بشأن روسيا»، نيويورك تايمز.
https://www.nytimes.com/2019/01/14/us/politics/nato-president-trump.html

باري، د.، باري، ب.، بيرو-سودرو، ل.، بويد، هـ.، تشايلدز، ن.، جيجريش، ب. (2019، أبريل/ نيسان). «الدفاع عن أوروبا: متطلبات القدرات القائمة على السيناريوهات لأعضاء الناتو الأوروبيين»، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.
https://www.iiss.org/research-paper//2019/05/defending-europe

بوفي، د. (2023، 23 أبريل/ نيسان). «الإنفاق الدفاعي في أوروبا الغربية والوسطى يتصدر إنفاق العام الأخير من الحرب الباردة». الغارديان.
https://www.theguardian.com/world/2023/apr/24/defence-spending-in-western-and-central-europe-tops-last-year-of-cold-war

بروس، م. (2012، 5 مايو/ أيار). «خطاب أوباما الأسبوعي: حان الوقت للتركيز على بناء الأمة هنا في الوطن».
ABCNews.https://abcnews.go.com/blogs/politics/2012/05/obamas-weekly-address-time-to-focus-on-nation-building-here-at-home

مجلس الاتحاد الأوروبي (2022، فبراير/ شباط 2021). «استنتاجات المجلس بشأن تنفيذ مفهوم الوجود البحري المنسق في شمال غرب المحيط الهندي».
https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/02/21/coordinated-maritime-presences-council-extends-implementation-in-the-gulf-of-guinea-for-2-years-and-establishes-a-new-concept-in-the-north-west-indian-ocean/#:~:text=Building%20on%20this%20positive%20example,Tropic%20and%20from%20the%20North

CRIMARIO II: «مشروع الطرق البحرية الحرجة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ». بيان حقائق.
https://www.crimario.eu/en/the-project/rationale-objectives/

كروبسي، س. (2017). العمى البحري: كيف يخنق الإهمال السياسي القوة البحرية الأمريكية وماذا تفعل حيال ذلك. Encounter Books.

دينيزو، أ. (2021، أبريل/ نيسان). ما في وطن، الوطن الأزرق. أصول وتأثيرات وحدود العقيدة الطموحة بالنسبة لتركيا. المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، دراسات في إيفري.
https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/denizeau_mavi_vatan_turkey_2021.pdf

دومبال، جي. (2020، 2 يوليو/ تموز). «التجارة البحرية ومخاطرها: واردات الاتحاد الأوروبي من آسيا والشرق الأوسط»، S&P Global Market Intelligence، منشور مدونة.
https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/research-analogy/maritime-trade-and-risks-eu-imports-from-asia-and-middle-east.html

عملية أتالانتا لقوات الاتحاد الأوروبي البحرية (2022، 4 أكتوبر/ تشرين الأول). «برنامج الأغذية العالمي يسلم 3 ملايين طن متري من الأغذية إلى الصومال».
https://eunavfor.eu/news/wfp-3-million-metric-tons-food-delivered-somalia

المفوضية الأوروبية (2022، 18 مايو/ أيار). «بلاغ مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس: شراكة استراتيجية مع الخليج».
https://www.eeas.europa.eu/eeas/joint-communication-“strategic-partnership-gulf”_en

المفوضية الأوروبية (2023، 10 مارس/ آذار). «بلاغ مشترك إلى البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن تحديث استراتيجية الأمن البحري للاتحاد الأوروبي وخطة عملها».
https://www.europeansources.info/record/joint-communication-on-the-update-of-the-eu-maritime-security-strategy-and-its-action-plan-an-enhanced-eu-maritime-security-strategy-for-evolving-maritime-threats/#:~:text=It%20seeks%20to%20drive%20forward,Commission%20on%2010%20March%202023.

جهاز العمل الخارجي الأوروبي (2016، يونيو/ حزيران). «رؤية مشتركة وعمل مشترك: أوروبا أقوى – استراتيجية عالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي».
https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eugs_review_web_0.pdf

جهاز العمل الخارجي الأوروبي (2021، 25 يناير/ كانون الثاني). «الاتحاد الأوروبي يطلق مفهوم الوجود البحري المنسق في خليج غينيا»، بيان صحفي.
https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-launches-its-cooperatived-maritime-presences-concept-gulf-guinea_en

جهاز العمل الخارجي الأوروبي (2023، 6 يوليو/ تموز). «عملية EUNavfor MED IRINI – تقرير يونيو/ تموز».
https://www.eeas.europa.eu/eeas/operation-eunavfor-med-irini-june-report-0_en#:~:text=The%20tasks%20of%20Operation%20EUNAVFOR,Security%20Council%20Resolutions%20(core%20task)

فاسيهي، ف.، شميت، إي.، بيرجمان، ر. (2021، 27 أبريل/ نيسان). «تصاعد المناوشات البحرية بين إسرائيل وإيران بعد أن ألحق لغم أضرارًا بسفينة عسكرية إيرانية». نيويورك تايمز.
https://www.nytimes.com/2021/04/06/world/middleeast/israel-iran-ship-mine-attack.html

فيوت، د. (2022، 2 أغسطس/ آب). «الاستراتيجيات البحرية الأوروبية للشرق الأوسط: النضال من أجل الملاءمة؟». معهد الشرق الأوسط – جامعة سنغافورة الوطنية، Insights رقم 282.
https://mei.nus.edu.sg/publication/insight-282-european-maritime-strategies-for-the-middle-east-struggling-for-relevance/

فرانتزمان، س. (2021، 7 سبتمبر/ أيلول). «القيادة المركزية الأمريكية تستوعب إسرائيل في منطقة مسؤوليتها». Defense News.
https://www.defensenews.com/global/mideast-africa/2021/09/07/us-central-command-absorts-israel-into-its-area-of-responsibility/

جوب، ف. (2012). رغم كل الصعاب: علاقات بين حلف شمال الأطلسي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الكلية الحربية للجيش الأمريكي جيرموند، ب.، سميث، م. (2009). «إعادة التفكير في المصالح الأمنية الأوروبية وخطة الأمن والدفاع الأوروبية: شرح عملية الاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة». السياسة الأمنية المعاصرة، المجلد 30 (رقم 3)، ص. 573-593.

جليز، جي.، بيرتي، ب. (2012). حزب الله وحماس: دراسة مقارنة. مطبعة جامعة جونز هوبكنز.

غولدبرغ، جي. (2016، أبريل/ نيسان). «عقيدة أوباما». The Atlantic.
https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/

هادجيكوستيس، م. (2023، 18 مايو/ أيار). «لا تغيير في سلوك الجيش الروسي في البحر الأبيض المتوسط»، Military Times.
https://www.militarytimes.com/flashpoints/ukraine/2023/05/17/no-change-in-russian-militarys-conduct-in-the-mediterranean/

هيلترمان، جي. (2023، 1 أغسطس/ آب). هل تحول الشرق الأوسط سراب؟ لماذا لن تؤدي موجة من الصفقات الدبلوماسية إلى إنهاء الصراع؟» Foreign Affairs.
https://www.foreignaffairs.com/middle-east/middle-easts-makeover-mirage

هينز، ف. (2021، 19 مايو/ أيار). «إيران تنقل صواريخ إلى الجماعات الفلسطينية»، مركز ويلسون.
https://www.wilsoncenter.org/article/irans-rockets-palestinian-groups

إيكنبيري، جي.(2000) . بعد النصر: المؤسسات وضبط النفس الاستراتيجي وإعادة بناء النظام بعد الحروب الكبرى. مطبعة جامعة برينستون.

مجموعة الأزمات الدولية (2023، 17 أبريل/ نيسان). «جزيرة مقسمة: الخطوات التالية لقبرص المضطربة».
https://icg-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/2023-06/268-cyprus-an-island-divided.pdf

كينغتون، ت. (2022، 9 سبتمبر/ أيلول). «دوريات كورفيت الأوروبية تحصل على أموال جديدة من خزائن الاتحاد الأوروبي». Defense News.
https://www.defensenews.com/global/europe/2022/09/09/european-patrol-corvette-to-get-fresh-money-from-eu-coffers/#:~:text=ROME%20—%20Nations%20teaming%20to%20build,to%20build%20the%20first%20prototype.

كوتانتو، أ.، جومروكو، ت. (2023، 8 ديسمبر/ كانون الأول). «طي الصفحة، اليونان وتركيا تتفقان على إصلاح العلاقات»، رويترز.
https://www.reuters.com/world/greece-turkey-seek-restart-relations-with-meetings-athens-2023-12-06/

لاشر، دبليو. (2020، 3 مارس/ آذار). «الطائرات بدون طيار وإمكانية الإنكار والتضليل: الحرب في ليبيا والفوضى الدولية الجديدة»، War on the Rocks.
https://warontherocks.com/2020/03/drones-deniability-and-disinformation-warfare-in-libya-and-the-new-international-disorder/

لاغروني، س. (2023، 20 يوليو/ تموز). «الولايات المتحدة ترسل مشاة البحرية والمزيد من السفن الحربية إلى الشرق الأوسط بسبب التهديدات الإيرانية». USNI News.
https://news.usni.org/2023/07/20/u-s-sending-marines-more-warships-to-middle-east-over-iranian-threats

لارابي، س.، جرين، جي، ليسر، آي، زانيني، م. (1998). مبادرة حلف شمال الأطلسي للبحر الأبيض المتوسط: قضايا السياسة والمعضلة. RAND Corporation.

لين، سي. (1997). «من التفوق إلى التوازن الخارجي: استراتيجية أمريكا الكبرى المستقبلية». International Security ، المجلد. 22 (رقم 1)، ص. 86-124.

ليسر، آي.، تيليس، أ. (1996). التعرض الاستراتيجي: الانتشار حول البحر الأبيض المتوسط، RAND Corporation.

ميجور، سي.، مولينج، سي. (2020). «الإرث العسكري للاتحاد الأوروبي: الإفراط في المؤسسات، ونقص التجهيز، والانقسام الاستراتيجي» في فيوت، د. (محرر)، سياسة الأمن والدفاع المشتركة في عام 2020: إرث الاتحاد الأوروبي وطموحه في الأمن والدفاع. معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية.

مالك، ح.، نايتس، م.، سميث، سي.، الكعبي، أ. (2023، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني). «التصعيد المحتمل في العراق» معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. .
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analogy/potential-escalation-iraq-part-1-khamenei-and-badr

مايير، هـ.، بروكس، س. (2021). «أوهام الاستقلال: لماذا لا تستطيع أوروبا توفير أمنها إذا انسحبت الولايات المتحدة». International Security ، المجلد. 45 (رقم 4)، ص. 7-43.

موركوس، بي.، وول، سي. (2022، 31 يناير/ كانون الثاني). «هل القوات البحرية الأوروبية جاهزة لحرب عالية الكثافة؟» War on the Rocks.
https://warontherocks.com/2022/01/are-european-navies-ready-for-high-intensity-warfare/

مايرز، م. (2023، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني). «300 جندي أمريكي يتوجهون إلى الشرق الأوسط وسط الحرب بين إسرائيل وحماس». Military Times.
.https://www.militarytimes.com/news/your-military/2023/10/31/300-us-troops-headed-to-middle-east-amid-israel-hamas-war/

نيسنباوم، د.، ليبر، د. (2022، 20 يونيو/ حزيران).»إسرائيل توسع عملياتها ضد الأصول النووية والعسكرية الإيرانية». مجلة وول ستريت. .
https://www.wsj.com/articles/israel-expands-operations-against-iranian-nuclear-military-assets-11655726066#_=_

بيريني، م. (2021، 8 يونيو/ حزيران). «وضع روسيا في البحر الأبيض المتوسط: التداعيات على حلف شمال الأطلسي وأوروبا». Carnegie Europe.
.https://carnegieeurope.eu/2021/06/08/russia-s-posture-in-mediterranean-implications-for-nato-and-europe-pub-84670.

بليتكا، د. (2022، 29 يونيو/ حزيران). «لماذا تستمر إسرائيل في اغتيال المسؤولين الإيرانيين؟ لأنها تنجح»، Foreign Policy.
https://foreignpolicy.com/2022/06/29/iran-irgc-assassinations-israel-targeted-killing-nuclear/

بوزن، ب.، روس، أ. (1997). «الرؤى المتنافسة للاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة». International Security ، المجلد 21 (رقم 3)، ص. 5-53.

رويترز (23 ، 2023a مايو/ أيار). «إسرائيل تتهم إيران باستخدام السفن المدنية كقواعد إرهابية عائمة».
https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-accuses-iran-using-civilian-ships-floating-terror-bases-2023-05-22/

رويترز (4 ، 2023b سبتمبر/ أيلول). «الجزائر تقول إنها أطلقت تحذيرات على متزلجين ضلوا طريقهم في بحرها من المغرب.»
https://www.reuters.com/world/africa/algeria-says-it-fired-warnings-jet-skiers-who-strayed-into-its-sea-morocco-2023-09-03/

ريتشر، سي. (2023، يونيو/ حزيران). «الصراع في البحر الأسود: ضعف البحرية الروسية في الحرب الروسية الأوكرانية»، Proceedings.
https://www.usni.org/magazines/proceedings/2023/june/struggle-black-sea-russian-navys-frailty-russo-ukrainian-war

ريدرفولد، م. (2011). «وأخيرا استعرض عضلاتـه؟ أتالانتا – العملية العسكرية البحرية للاتحاد الأوروبي ضد القرصنة». الأمن الأوروبي ، المجلد 20 (رقم 3)، ص. 385-404.

رومر، إي.، سوكولسكي، ر. (2021، 27 مايو/ أيار). «روسيا في البحر الأبيض المتوسط: هنا لتبقى»، Carnegie Europe.
https://carnegieendowment.org/2021/05/27/russia-in-mediterranean-here-to-stay-pub-84605

رينينج، س. (2007). «حلف شمال الأطلسي والشرق الأوسط الأوسع، 1949-2007: التاريخ والدروس المستفادة من المواجهات المثيرة للجدل». مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد 30 (العدد 6)، ص. 905-927.

سمعان، ج.-ل. (27 ، 2020a أبريل/ نيسان). «فيروس كورونا والقوات البحرية والأمن البحري في مضيق هرمز». معهد دول الخليج العربية في واشنطن.
https://agsiw.org/coronavirus-naval-forces-and-maritime-security-in-the-strait-of-hormuz/

سمعان، ج.-ل. (2020b). «الصواريخ والطائرات بدون طيار والحوثيون في اليمن». Parameters ، المجلد 50 (رقم 1)، ص. 51 - 64.

سبرينغر، س. (2022، 4 يونيو/ حزيران). «زيادة الميزانية في متناول اليد، ألمانيا تضع المزيد من الطائرات المضادة للغواصات على قائمة التسوق الخاصة بها». Defense News.
https://www.defensenews.com/global/europe/2022/06/03/budget-boost-in-hand-germany-puts-more-sub-hunting-planes-on-its-shopping-list/.

ستيفنسون، بي. (2023، 17 يوليو/ تموز). «مفتاح التعاون لإطلاق إمكانات الغاز الواسعة في شرق البحر الأبيض المتوسط». معهد دول الخليج العربية في واشنطن.
https://agsiw.org/collaboration-key-to-unlocking-vast-east-mediterranean-gas-potential/

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (2023، 24 أبريل/ نيسان). «الإنفاق العسكري العالمي يصل إلى مستوى قياسي جديد مع ارتفاع الإنفاق الأوروبي».
https://www.sipri.org/media/press-release/2023/world-military-expenditure-reaches-new-record-high-european-spending-surges#:~:text=Military%20expenditure%20by%20states%20in,cent%20higher%20than%20in%202013.

ستوهس، جي. (2018). «إلى الهاوية؟: القوة البحرية الأوروبية في عصر ما بعد الحرب الباردة». مراجعة كلية الحرب البحرية، المجلد 71 (رقم 3)، ص. 13 - 40.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2023، يونيو/ حزيران). «الأوضاع الأوروبية: البيانات والاتجاهات».
https://data.unhcr.org/en/documents/details/103073

معهد الولايات المتحدة للسلام (2023، 21 فبراير/ شباط). «الصراع الإسرائيلي الإيراني في البحر».
https://iranprimer.usip.org/blog/2021/apr/14/israel-iran-conflict-sea

وحدات، ع.، البطراوي، أ. (2019، 1 أغسطس/ آب). «الإمارات العربية المتحدة وإيران تجريان محادثات نادرة في طهران حول الأمن البحري»، أسوشيتد برس نيوز.
https://apnews.com/article/49c6da1c33fd45bbaf1b14836ee5e2ec

وحدات، ع.، جامبريل، جي. (2016، 4 يناير/ كانون الثاني). «السعوديون قطعوا علاقاتهم مع إيران بعد إعدام رجل دين شيعي»، أسوشيتد برس نيوز.
https://apnews.com/general-news-international-news-9ed38271797a40028f2f-21620028fa3a

فيرتين، ز. (2019، 3 نوفمبر). «نحو منتدى للبحر الأحمر: الخليج والقرن الأفريقي وبنية نظام إقليمي جديد». معهد بروكينجز.
https://www.brookings.edu/research/toward-a-red-sea-forum-the-gulf-the-horn-of-africa-and-architecture-for-a-new-regional-order/

فيليبيتيا، آي. (2011، 8 سبتمبر/ أيلول). «تحليل: دبلوماسية الزوارق الحربية التركية تثير ضجة في المنطقة»، رويترز.
https://www.reuters.com/article/us-turkey-israel-gamble-idUSTRE7871WZ20110908

ويليامز، د. (2014، 5 مارس/ آذار). «إسرائيل تستولي على شحنة أسلحة»، رويترز.
https://www.reuters.com/article/us-israel-gaza-ship-idUSBREA240X720140305

euromesco
Paper

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union